



Distr.
GENERAL

A/31/232
28 September 1976
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

UN LIBRARY

OCT 5 1976

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٤٩ من جدول الأعمال

UN/SA COLLECTION

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ موجهة من وزير خارجية
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام

بالنيابة عن الحكومة السوفياتية أقدم الى سيادتكم نص المذكرة التي أعدها الاتحاد السوفياتي
عن مسائل وقف سباق التسلح ونزع السلاح .

ونأرا للمكانة الهامة التي تحتلها قضايا نزع السلاح في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية
العامة ، أرجو منكم ، يسيادة الأمين العام ، تصميم نص المذكرة المشار اليها على وفود الدول
الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة المتعلقة بالبند ٩ (المناقشة
العامة) والبند ٤٩ (نزع السلاح العام الكامل) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(التوقيع) أ . غروميكو

وزير خارجية اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية

مذكرةمن الاتحاد السوفياتي بشأن مسألتى وقف
سباق التسلح ونزع السلاح

في هذه الظروف التاريخية الجديدة التي أضحت فيها قضية الانفراج الدولي أكثر تجسداً من أى وقت مضى ، وتزايد أمل الناس في كل مكان في اقرار سلم دائم ، يجدد الاتحاد السوفياتي مناشدته لجميع الدول الأعضاء في منظمة الامم المتحدة وجميع دول العالم ، مسترشداً في ذلك ببرنامج السياسة الخارجية الذي أقره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، بأن تضاعف الجهود من أجل حل أضخم قضية من حيث أبعادها وأهم قضية من حيث دلالتها بالنسبة للعلاقات الدولية المعاصرة — ألا وهي قضية وقف سباق التسلح ونزع السلاح .

فليس ثمة هدف أمام البشرية اليوم أكثر إلحاحاً من هذا الهدف . وعلى حد قول ل. ل. بريجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، " ان هذا الهدف تتضح حيويته اليوم كما لم تتضح من قبل أبداً . فلقد سئمت البشرية من العيش فوق تلال من الأسلحة ، ومع ذلك يتسارع سباق التسلح الذي تستحثه دوائر الامبريالية العدوانية " .

وينطوى سباق التسلح في العصر النووي على تهديد لحياة الشعوب أخطر بكثير من أى وقت مضى . فان القوة التدميرية للأسلحة الحديثة تفوق ألوف المرات كل ما أستخدم في حروب العصور الغالية . ولا يزال دمار هيروشيما — الضحية الاولى لاستخدام الأسلحة النووية — عالقا في أذهان الشعوب كمأساة رهيبة . بيد أن هناك اليوم من أنواع تلك الأسلحة وكمياتها في حوزة الدول ما يمكن به تدمير مئات بل ألوف من المدن من أمثال هيروشيما . فالرأس النووي المدمرة الحديثة تحمل بين طياتها طاقة تدميرية تفوق طاقة جميع المتفجرات التي استخدمتها الدول في سنوات الحرب العالمية الاولى . ومع ذلك ما فتئت أسلحة التدمير الشامل تتطور وتبتلع أحداث منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، ولا تزال كمياتها تتضاعف دوماً .

انه لمفهوم زائف تماماً ذلك الذي يبرر سباق التسلح على زعم أن " توازن الخوف " هو ضمان للسلم . ففي تقرير رسمي لخبراء الامم المتحدة — وهم بحاشة لهم صيت عالمي — أقر أولئك الخبراء ، وهم في ذلك على حق تماماً ، بأن كل خطوة جديدة في استحداث أسلحة التدمير الشامل تفضي الى درجة أخطر من عدم الأمن والى مزيد من الخطر . فسباق التسلح لا يضمن الأمن لأحد .

وثمة أمر آخر لا ريب فيه ، وهو أنه اذا لم يتم وقف سباق التسلح فانه سيكون حتماً عقبة على طريق تعميق الانفراج السياسي في العلاقات بين الدول . ولهذا السبب بالذات يدرك عدد متزايد من الدول ضرورة استكمال الانفراج السياسي بجهود ترمي الى تخفيف حدة المواجهة العسكرية ، وتيسير نزع السلاح . وقد أجمعت الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا للأمن والتعاون على تأييد هذه السياسة العامة .

ان سباق التسلح يتنافى مع مصالح الشعوب وارادتها ، وليس لاحد من وراءه مصلحة الا لأنصار النزعة العسكرية وشركات الصناعات الحربية ، فسباق التسلح يمتص موارد البلدان الضرورية للحياة ، ويحرم الشعوب من نسبة كبيرة متزايدة الحجم دوما من الثروات التي خلقتها الشعوب بجهد ها . وطبقا للمعلومات الصادرة عن الامم المتحدة ، ينفق على التسلح في جميع أنحاء العالم حوالي ٣٠٠ بليون دولار في السنة ، أى مليون دولار كل دقيقتين . ويفوق ذلك كثيرا كل الدخل القومي لبلدان آسيا وافريقيا النامية . وفي هذا العالم الحديث نجد أن ما ينفق على طفل واحد ليتعلم العلوم الخلاقة يقل ستين مرة في المتوسط عما يكلفه تلقين جندي واحد ألف باء التدريس ومع هذا يجتذب سباق التسلح دولا جديدة كل يوم .

ان استمرار سباق التسلح يعرقل حل المشاكل الملحة التي تحقيق بالبشرية عامة ، ألا وهي مشاكل استحداث مصادر أساسية جديدة للطاقة ، والاستكشاف الواسع النطاق للمحيطات والفضاء الخارجي والاستفادة منهما ، واتقاء الكوارث الناجمة عن أحداث تغيرات في البيئة الطبيعية ، واجتثاث شأفة المرض والجوع والتخلف الثقافي ، وكل ذلك يتطلب استثمار موارد هائلة ، بيد أن تعبثها على النحو الكافي غير ممكنة دون وقف التنافس في مجال التسلح .

وبناء على ذلك فان القضية التي تواجهها البشرية الآن هي كما يلي : اما أن يتم وقف سباق التسلح وتنصرف الدول الى نزع السلاح ، فتزيل بذلك ، خطوة بخطوة ، تهديد الصراع العسكرى ، وتحرر الموارد المادية والفكرية الضخمة لتحقيق اهداف الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واما أن تبذل آلة الاعداد للحرب العملاقة كافة الموارد الحيوية للبشر ، ويخيم شبح كارثة الحرب على الشعوب .

وليس هناك الا اختيار واحد أمام أية دولة تسعى الى ضمان الامن لشعبها وخلق ظروف أفضل لمسيرتها نحو التقدم ، وأمام أى سياسي يدرك مسؤوليته ازاء تطور الاحداث في العالم ، بل وأمام أى انسان سليم العقل ، وهذا الاختيار هو : أنه يجب بذل كل شيء من أجل وقف سباق التسلح ومن أجل نزع السلاح . وليست هذه بالمهمة السهلة : فلدى وضع أى تدبير في ميدان نزع السلاح يتحتم على الدول ان تتخذ قرارات بشأن مسائل تتصل اتصالا مباشرا بأمنها القومي ، وأن توازن بدقة بين مختلف العوامل السياسية والاستراتيجية والتكنولوجية العسكرية . بيد أنه من المعروف تماما أن عدم النجاح في وضع حد لسباق التسلح حتى الآن ليس مرده الى أية صعوبة — تلك الصعوبات .

ان العقبة الرئيسية هي المقاومة التي تبديها القوى الامبريالية . وان الدوائر الاحتكارية هي التي تخلق هذه العقبة لما يسبغه عليها سباق التسلح من أرباح طائلة ، كما تتمثل هذه العقبة في الاحزاب والجماعات السياسية التي تلتزم بسياسة ” الحرب الباردة ” والتي لا تتخلى عن مخططاتها الطائشة الرامية الى حسم المواجهة التاريخية القائمة بين النظامين الاجتماعيين عن طريق القوة . وممن يسعون الى عرقلة حل مشاكل نزع السلاح أيضا أولئك الذين ينشرون باستهتار زعمهم القائل بأن أسهل الطرق لبناء مستقبل البشرية هو أن تقوم على أنقاض الخرائب المشعة ، والذين لا يتورعون

في سبيل تحقيق الاهداف الضيقة لسياسة القوى العظمى التي يمارسونها والدخيلة على مصالح الشعوب ، حتى عن جر شعوبهم الى التدمير الشامل في حرب عالمية جديدة .

ولن ترعى هذه القوى عن أى شكل من اشكال الخداع ، في سعيها الى تعقيد مسألة وقف سباق التسلح ، وعرقلة نضال الشعوب من اجل نزع السلاح . ومن ذلك الافتراء بلا حياء على سياسة الدول التي تؤيد نزع السلاح ، والجدل الزائف بأن الانسان مفطور منذ الأزل على السعي الى القوة ، والتمسح بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وكل ذلك للتمويه على أكثر الاعمال مجافاة للانسانية والانسان — ألا وهو صنع أسلحة لافناء البشر .

وليس هناك شك بل ولا يمكن ان يكون هناك شك في امكانية التغلب على معارضة أعداء نزع السلاح ، ذلك أن ارتباط القوى في السياسة الدولية لايسير في صالحهم بتاتا ، فالدول الاشتراكية ، التي تلفظ بطبيعتها الاجتماعية — السياسية اى شكل من اشكال الاهتمام بالحرب والتسلح ، تسعى جاهدة وبثبات الى وقف سباق التسلح . كما هبت حركة عدم الانحياز تؤيد نزع السلاح ، ويدرك رجال الدولة والساسة من شتى بلدان العالم ادراكا عميقا أن الصراع العسكى في العصر النووي يلوح بعواقب وخيمة ، وأن مصالح الامن لا تتطلب مزيدا من الدفع لسباق التسلح بل تتطلب كبحه ، ويتصاعد صوت الرأى العالمي عاليا مصمما يطالب باتخاذ تدابير فعالة في هذا الاتجاه على الفور .

وغير دليل مقنع على امكانية حل مشكلة نزع السلاح هو ما أمكن اتخاذه من خطوات محددة من ذلك النوع في السنوات الاخيرة . وبالرغم من ان تلك الخطوات اتسمت بطابع أولي ومحدود ، فان دلالتها عظيمة .

ومن بين تلك الخطوات الاتفاقات السوفياتية الامريكية الرامية الى منع الحرب النووية وتقليل مخاطر نشوبها بطريقة عارضة ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك الاتفاق المعقود بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا بشأن اتفاق استخدام الاسلحة النووية بطريقة عارضة أو غير مصرح بها .

ومن بين تلك الخطوات التدابير المتعلقة بالحد من سباق التسلح النووي بما في ذلك معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ومعاهدات الحد من التجارب الجوية للأسلحة النووية ، ومنع انتشار الاسلحة النووية ، وحظر وضع الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي ، وعلى الاجرام السماوية ، وقاع البحار والمحيطات . وتجرى المفاوضات لعقد اتفاق سوفياتي امريكي طويل الاجل بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وسيكون نجاح هذه المفاوضات بمثابة اسهام كبير جديد في توطيد اركان السلم والامن الدوليين .

ومن بين تلك الخطوات الاتفاقية الدولية بشأن حظر استحداث وانتاج الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والاسلحة التوكسينية وتدمير المخزونات من تلك الاسلحة ، وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ، والاتفاقية المتعلقة بحظر استخدام العسكى او غيره من الاستخدامات العدائية لتقنيات التأثير على البيئة ، وهي الاتفاقية التي قاربت المحادثات الجارية بشأنها على نهايتها .

وأخيرا ، من بين تلك الخطوات الجهود المبذولة بهدف تخفيف حدة المواجهة العسكرية في مختلف أنحاء العالم . ومما له أهمية خاصة بطبيعة الحال ، في هذا الصدد ، تلك المفاوضات التي تجرى حاليا بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في وسط أوروبا ، وهي المنطقة التي تتركز فيها أقوى تجمعات القوات المسلحة لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو . وبعد أن قدمت البلدان الاشتراكية المشتركة في تلك المحادثات مقترحات جديدة في الآونة الأخيرة تهدف الى دفع تلك المحادثات الى الامام ، فهي تنتظر الآن قيام شركائها في المحادثات باتخاذ خطوات مماثلة من جانبها .

ويلقى الآن اقتراح الاتحاد السوفياتي بعقد معاهدة عالمية لمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية ، تأييدا واسع النطاق . والهدف من هذه المبادرة هو أن تعمد الدول ، عن طريق الجهود المشتركة ، الى جعل مبدأ عدم استخدام القوة ، الوارد في ميثاق الامم المتحدة ، جزءا لا يتجزأ من السياسة العملية التي تنتهجها الدول ، وقانونا فعالا للحياة الدولية . ويجب ان يتخذ كليا استخدام كل من الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية من العلاقات القائمة بين الدول .

وهكذا تتجمع في الوقت الحالي مقدمات سياسية ومادية جديدة تمهد للانتقال الحاسم الى وقف سباق التسلح ونزع السلاح . ولم تكن مثل تلك المقدمات موجودة من قبل حتى في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية والعقدين الاولين التاليين للحرب . اما الآن فهي موجودة . والواجب الملقى على عاتق كافة الدول هو أن تستخدم تلك المقدمات الى اقصى درجة في صالح السلم والامن الدوليين وفي صالح الشعوب .

وان الاتحاد السوفياتي على استعداد ، كما كان دائما من قبل ، للتفاوض بشأن اتخاذ تدابير جذرية لنزع السلاح - الى غاية نزع السلاح العام الكامل . والاتحاد السوفياتي ، ومعها في ذلك حلفاؤه في معاهدة وارسو ، على استعداد للانتقال الى التصفية المشتركة للتجمعات السياسية العسكرية المواجهة ، أو ، كبداية ، لحل منظماتها العسكرية . وانا لم يكن الجميع على استعداد للعمل على تحقيق هذه الاهداف فورا ، فان من الممكن الوصول اليها بالتدريج خطوة بخطوة . وأهم ما في الأمر هو الانتقال من المناقشات المتعلقة بوقف سباق التسلح الى اتخاذ خطوات عملية .

ويفضي تحليل حالة الوضع السياسي والاستراتيجي في العالم ، واتجاهات تطوره وأبعاده ، والعوامل المادية والتكنولوجية التي تحدد طبيعة سباق التسلح وشكله ، الى نتيجة مفادها أن الاتجاهات الهامة للتدابير المنسقة التي يمكن أن تقوم بها الدول في الظروف الحاضرة في ميدان نزع السلاح ، هي مايلي .

١ — وقف سباق التسلح النووي، والحد من الأسلحة النووية ثم ازالتها

في تلك الأحوال التي تشكل فيها الأسلحة النووية أعظم خطر يهدد البشرية، يصبح نزع السلاح النووي الكامل أهم ما يتخذ من تدابير.

ويؤيد الاتحاد السوفياتي باستمرار حظر الأسلحة النووية، وسحبها من أعتدة الدول. وقد سعى الى ذلك في وقت كانت فيه الأسلحة النووية قد بدأت تظهر لتوها. ولم تكن مخزوناتا فسي ذلك الوقت كبيرة، وكان من الأسر نسبيا الاتفاق على حظرها وازالتها. أما الآن، وقد نمت الأسلحة النووية وأصبح هناك منها مجموعة كبيرة من أنواع ومنظومات وسائل التدبير، الشديدة التنوع من حيث الفرض والقدرة وطرق إطلاق الشحنات النووية على الهدف، فقد أصبحت مشكلة ازالتها أشد صعوبة الى حد بعيد. بيد أنه يمكن حلها حتى في الظروف الحالية.

ولهذا يجب أولا وقبل كل شيء وقف سباق التسلح النووي، أي وقف صنع الأسلحة النووية، ووقف تزويد القوات المسلحة للدول بها، ووقف استعدادات وتصميم نماذج وأنواع جديدة منها. وينبغي في نفس الوقت أو عقب ذلك مباشرة، البدء في تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية، مع نقل المواد النووية الموفرة بهذه الكيفية الى قطاعات الاقتصاد السلمية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذا التخفيض هو الازالة الكاملة لجميع أنواع الأسلحة النووية، الاستراتيجية منها والتكتيكية، الهجومية منها والدفاعية. وينبغي أن يتم تخفيض المخزونات من الشحنات والرؤوس والقنابل النووية، جنبا الى جنب مع تخفيض وسائل إطلاق هذه الأسلحة.

ومن الطبيعي أنه ينبغي، في نفس الوقت الذي يجري فيه نزع السلاح النووي، اتخاذ تدابير لتحديد وتخفيض القوات المسلحة للدول والأسلحة التقليدية، التي تشكل أيضا تهديدا للشعوب لا يستهان به.

ومن الجلي أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي الا اذا اشتركت فيه كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية. فمما لا يمكن تصوره أن تتجه مجموعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية الى ازالة أسلحتها النووية، في الوقت الذي تقوم فيه دول أخرى بتكديسها وتحسينها. لذلك يجب أن تشترأ كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضات نزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فإنه على استعداد، كما أعلن الجانب السوفياتي من قبل، لأن يجلس في أي وقت الى مائدة المفاوضات مع جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لاجراء مناقشة شاملة لمشكلة نزع السلاح النووي من كافة نواحيها، وللعمل المشترك على وضع طرق محددة لحلها بصورة عملية. وليس للدول الاتحاد السوفياتي أي اعتراض على اشتراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا في تلك المحادثات. حيث أن جميع بلدان العالم وشعوبه مهتمه بنزع السلاح النووي.

٢ — حظر تجارب الأسلحة النووية

شمة مسألة مهمة، يتوقف على حلها الى حد بعيد وقف سباق التسلح، ألا وهي حظر كافة

تجارب الأسلحة النووية . وينبغي معالجة هذه المسألة دون انتظار لنتائج معاشات نزع السلاح النووي الكامل .

فحظر كافة تجارب الأسلحة النووية من شأنه أن يضع حدا لتحسينها من الناحية النوعية ويحول دون ظهور أنواع جديدة من تلك الأسلحة . وقد حلت هذه المسألة حزقيا معاهدة موسكو بشأن حذر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، والمعاهدة المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من التجارب الجوفية . بيد أن دولتين من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لم تنضما الى معاهدة موسكو بل وتواصل الآن احدهما - وهي الصين - اجراء تفجيرات نووية تجريبية في الفضاء الجوي .

لقد حان الوقت الآن لوضع نهاية لمهمة وقف تجارب الأسلحة النووية . والظروف مواتية لذلك تماما ، لا سيما نتيجة لتوقيع معاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن استخدام التفجيرات النووية الجوفية في الأغراض السلمية ، التي أرست الأساس لأسلوب اجراء التفجيرات السلمية بما يحول دول استخدامها في تطوير الأسلحة النووية .

وكما هو معروف قدم الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٥ اقتراحا بعقد معاهدة للحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، أي حظر اجراء التفجيرات النووية التجريبية في كافة البيئات ومن جانب جميع الدول . وقدم الاتحاد السوفياتي في ذلك الحين مشروع تلك المعاهدة الى الأمم المتحدة ، ومنذ عام مضى أعربت الجمعية العامة عن تأييدها لاجراء مفاوضات محددة للتوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية . بيد أن تلك المفاوضات لم تبدأ بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . لذا يلزم البدء فيها على وجه السرعة .

ومن المعروف أن مسألة وقف التجارب النووية الجوفية قد عقدتها بعض الدول بالمبالغة المصطنعة في مشكلة المراقبة . فكانت بصفة خاصة تزعم باستمرار أنه بدون التفتيش الموضعي لا يمكن التمييز بين الظواهر السيزمولوجية الطبيعية (الزلازل) وبين الظواهر المشابهة التي تتسبب فيها التفجيرات النووية الجوفية ، وبالتالي لا يمكن مراقبة مدى التزام الدول بتعهداتها المتعلقة بحظر التجارب الجوفية للأسلحة النووية . ولم يقبل معظم الخبراء أبدا بوجهة النظر هذه ، على أساس اعتقادهم بأن الوسائل التقنية القومية وكذلك التبادل الدولي للبيانات السيزمولوجية تكفي للتحقق من مدى الالتزام بأي معاهدة لحظر تجارب التفجيرات الجوفية للأسلحة النووية . ومع تطور تكنولوجيا رصد الظواهر السيزمولوجية وتحديدها أصبحت وجهة النظر هذه تلقى الآن تأييدا اجماعيا من العلماء . ومع ذلك فلا تزال بعض الدول حتى الآن ترى أنه يجب النظر في امكانية اجراء تقصي موضعي للأحوال الفعلية اذا كان ثمة شك حول الوفاء بالالتزامات المتعلقة بوقف التفجيرات النووية الجوفية .

والاتحاد السوفياتي على اقتناع بأنه لن تنشأ صعوبات معينة لدى وضع أساس توفيق لا اتفاق في هذا الشأن ، يؤمن ايجاد اطار طوعي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتقصي الموضعي للأحوال ذات الشأن ، ويعطي في نفس الوقت ثقة لجميع أطراف المعاهدة بأن الالتزامات يوفى بها . والاتحاد السوفياتي على استعداد للاشتراك في البحث عن اتفاق يحظى بالقبول العام على هذا الأساس .

٣ — دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية

من الواضح تماما أن خطر الحرب النووية سيتزايد بصورة لا حد لها إذا ما اشتركت دول أخرى لا تمتلك الأسلحة النووية في الوقت الحالي ، في عملية استحداث وتخزين تلك الأسلحة . ولا يصعب تصور ما يترتب من نتائج على مثل هذه التطورات حينما تضم أعددة أطراف نزاع في منطقة أو أخرى من العالم أسلحة نووية أيضا .

ومن ثم كانت الحاجة الى منع زيادة انتشار الأسلحة النووية منعاً فعالاً . وقد حققت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، التي أصبح ما يقرب من مائة دولة أطرافاً فيها ، الشيء الكثير في هذا الصدد . فقد أصبح الآن الالتزام بالتخلي عن نشر الأسلحة النووية قاعدة من قواعد القانون الدولي . بيد أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه ليست كل الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن أطرافاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . كما أن بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي في مقدورها بما توصلت اليه من تطور صناعي وتكنولوجي أن تستحدث أسلحة نووية خاصة بها ، تمتنع عن الانضمام الى تلك المعاهدة . ولذلك فمن المهم السعي الى جعل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عالمية النطاق حقا . ويؤيد الاتحاد السوفياتي جميع القرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ومن الضروري ، لصالح دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، اتخاذ تدابير من نوع آخر . فمن المعروف أن محطات القدرة النووية تنتج وتجمع أثناء تشغيلها مادة قابلة للانشطار — هي البلوتونيوم — بوصفها " منتجاً ثانوياً " ، يمكن استخدامه في صنع أسلحة نووية . ومع نمو التبادل التجاري الدولي للمواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ، ستزيد تلك الكماليات ، حتى في الدول التي لم تضطلع بالالتزامات التي توجبها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . ومن الواضح أن الدول التي تقدم المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية تضطلع بمسؤولية خاصة في هذا الشأن . ولا بد من وجود ضمانات صارمة للحيلولة دون تحول التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الى وسيلة لا انتشار الأسلحة النووية . وهذه ليست مسألة تجارية بل هي مسألة سياسية ، مسألة تتعلق بالأمن الدولي .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي بتصميم القيام بكل الطرق الممكنة بتطوير نظام مراقبة المنشآت والمواد النووية ، الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتحقيقاً لهذه الغاية فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للتعاون مع جميع الدول المهمة بالأمر .

٤ — حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها

بعد عقد اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية تبدت الأهمية الخاصة لمسألة الحظر والا زالة الكا ملين لفئة أخرى خطيرة من فئات أسلحة التدمير الشامل — ألا وهي الأسلحة الكيميائية . فقد

تسبب استخدام تلك الأسلحة في سنوات الحرب العالمية الأولى في أحداث آلام شديدة وحالات وفاة بالجملة . ومنذ ذلك الحين قطعت تكنولوجيا الحرب الكيميائية شوطا بعيدا . فقد استحدثت أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية تهدد البشر بموت أشد إيلا . كما حدث تطویر جذري في وسائل إطلاق الأسلحة الكيميائية، التي يمكن استخدامها الآن ليس فقط في منطقة القتال ، أي ضد القوات المسلحة للطرف الآخر ، بل أيضا ضد السكان المدنيين في المراكز الحيوية للدول .

ولزمن طويل ظل الاتحاد السوفياتي ، ومع دول أخرى كثيرة يقترح الاتفاق على حظر وإزالة كافة وسائل الحرب الكيميائية . فهذه المشكلة ينبغي حلها بصورة جذرية ودفعه واحدة ، كما حدث بالنسبة للأسلحة البكتريولوجية . غير أن المفاوضات التي تجرى منذ عدة سنوات بشأن هذا الموضوع لم تتمكن حتى الآن من فتح آفاق لمثل هذا الحل الشامل . وفي هذا الصدد تظهر مسألة إمكانية البدء باتفاق بشأن حظر وإزالة أخطر أنواع الأسلحة الكيميائية وأشدّها فتكا . والاتحاد السوفياتي على استعداد للبحث عن ذلك الحل . ويمكن أن يسهم في ذلك اسهاما جوهريا بتنفيذ الاتفاق السوفياتي - الأمريكي بشأن اتخاذ مبادرة مشتركة لعقد اتفاقية بشأن أخطر أساليب الحرب الكيميائية وأشدّها فتكا .

أما فيما يتعلق بمراقبة الالتزام بحظر الأسلحة الكيميائية ، فإنها ينبغي أن تبنى على أساس الوسائل القومية . وهناك سابقة ايجابية في هذا الصدد تتمثل في اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية . وفي الوقت نفسه فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد لبحث إمكانية استخدام إجراءات اضافية للمراقبة وبصفة خاصة مناقشة وسائل التحقق من تدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية المزمع استبعادها من أعتدة الدول .

وليس هناك ، ولا يمكن أن تكون هناك ، أية مبررات للتباطؤ في مسألة حظر الأسلحة الكيميائية . ولا بد من اظهار الارادة السياسية والرغبة في التوصل الى اتفاق مقبول بصفة عامة .

٥ - حظر استحداث أنواع جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل

يطرح التقدم العلمي والتكنولوجي المشكلة الملحة وهي العيلولة دون ظهور أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل . فمن الممكن أن تظهر أنواع جديدة من الأسلحة في المستقبل المرتقب وقد تكون امكاناتها التدميرية مساوية للامكانات التدميرية للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البكتريولوجية أو قد تفوقها .

وليس هناك في الوقت الحاضر أية قيود على استعمال العلم لهذه الأغراض . وهذا يعني انه يمكن أن تقع في أي وقت من الأوقات ، تطورات غير متوقعة للخاتمة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ان الخطر كبير ، ولا بد من تلمس الوسيلة لدرء هذا الخطر .

هذه هي ، على وجه التحديد الاعتبارات التي استرشد بها الاتحاد السوفياتي عند ما اقترح في سنة ١٩٧٥ عقد اتفاق دولي من شأنه أن يحرم استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة

الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة . وكما هو معروف ، فإن المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن قد بدأت بالفعل ، الأمر الذي يعد عاملاً إيجابياً . وقد أصبح من المرغوب فيه أثناء المفاوضات تحديد هدف الحظر ، ألا وهو تحديد أنواع جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة الدمار الشامل .

وان الاتحاد السوفياتي لعل استعداد لأن يقترح نهجاً من شأنه أن يضم إلى الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل أية أنواع من الأسلحة تقوم على مبادئ فعل جديدة من الناحية النوعية — أي وفقاً لطريقة استعمالها والأهداف التي تستهدفها ، أو طبيعة آثارها . ومثال ذلك أسلحة الأشعة القادرة على التأثير على الدم وبلازما الخلايا ؛ والأسلحة دون الصوتية المصممة لتدمير الأعضاء الداخلية والتأثير على السلوك الانساني ؛ والأسلحة الجينية التي من شأن استعمالها أن يؤثر على آلية الوراثة . وإذا وضعنا في اعتبارنا أن العلم لا يقف أبداً في تقدمه فلن يكون من العسير علينا أن ندرك أنه قد تظهر في المستقبل إمكانات لاستحداث أنواع من الأسلحة قد تكون أكثر خطورة .

وأما فيما يتعلق بالمنظومات الجديدة من أسلحة الدمار الشامل فلا ينبغي استحداثها سواء فيما يتعلق بأنواع جديدة من هذه الأسلحة أو فيما يتعلق بتلك الأنواع التي تقوم على أساس المبادئ العلمية المستعملة بالفعل والتي يمكن مع ذلك زيادة خصائصها الخطرة نتيجة للأخذ بعناصرتي جديدة للقتال أو لوسائل للدم . ويمكن في هذا الصدد أن يضرب على هذا مثلاً بالمنظومات الفضائية من الأسلحة النووية القائمة على أساس سفن الفضاء المستخدمة في النقل . إن مسألة حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة مسألة هامة تأتي في حينها وتضم جانباً أساسياً من كامل مشكلة نزع السلاح ومنع الحرب . وينبغي إيلاء أعلى أولوية للمفاوضات بشأن هذه المسألة .

٦ — تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية

لا ريب في أن الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل تعرض الانسانية لأكبر خطر . وهل يستطيع أي إنسان أن ينسى أن الانسانية قد خسرت ملايين عديدة من الأرواح البشرية نتيجة لاستعمال ما يسمى بالأسلحة التقليدية ؛ بل إن القوة التدميرية لهذه الأسلحة قد ازدادت منذ الحرب العالمية الثانية أضعافاً مضاعفة . فالدبابة الحديثة سلاح قدرته على الحاق الموت تفوق أضعافاً مضاعفة قدرة الدبابة في الأربعينات من هذا القرن . وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للمدفعية والأسلحة الصغيرة والطائرات بطبيعة الحال . ولقد أثبتت المنازعات المسلحة التي وقعت في أجزاء مختلفة من العالم في السنوات الأخيرة كم كانت النتائج التي ترتبت على استعمال أطر حديثة من الأسلحة التقليدية مفعمة وإلى أي مدى كان التدمير الذي ألحقته بالقيم المادية كبيراً .

وهكذا فإن الحياة نفسها تضع أمام الدول مهمة اتخاذ إجراءات ممكنة التطهيق لتخفيض

الطائرات والمدفعية والدبابات وأنواع حديثة أخرى، من الأسلحة التقليدية وكذلك القوات المسلحة المزودة بهذه الأسلحة . ولقد عمد الاتحاد السوفياتي مرارا منذ الحرب العالمية الثانية الى التقدم بمقترحات محددة في هذا الصدد . فلقد اقترح الجانب السوفياتي أرقاما معينة للحدود القصوى لعدد القوات المسلحة في الدول الكبرى وأعرب عن استعداده لاجراء مفاوضات بشأن هذه المسألة داخل اطار برنامج نزع السلاح العام الكامل وكاجراء منفصل يشمل الدول الكبرى . بيد أن هذه المقترحات لم تحظ بالقبول . وان الاتحاد السوفياتي لعلل استعداده ، حتى في الوقت الحاضر ، لاجراء مفاوضات بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة . ومع التسليم بتوفر الرغبة في ذلك من جانب جميع الدول التي تمتلك قوات مسلحة قوية ، فمن الممكن أن تفضي هذه المفاوضات الى نتائج ايجابية والى اتفاقات بناءة .

وكذلك يرى الاتحاد السوفياتي أن من المرغوب فيه بذل جهود جديدة على صعيد دولي لتأمين ازالة جميع القواعد العسكرية في الأقاليم الأجنبية وانسحاب القوات الأجنبية من هذه الأقاليم . ولقد أعربت الأمم المتحدة بوضوح تام في كثير من محافلها عن أنها تؤيد حل هذه المشكلة على نطاق عالمي وعلى نطاق كل قارة على السواء . بيد أنه لم يتم احرار أي تقدم في هذا الصدد ، الأمر الذي لا يمكن الا أن يكون مدعاة للقلق . وان الاتحاد السوفياتي لعلل استعداده ، كما كان من قبل ، لأن يتعاون على نحو نشط وبناء في حل هذه المشكلة .

٧ - مناطق السلم في المحيط الهندي ومناطق أخرى

شهدت السنوات الأخيرة اصرارا متزايدا من جانب دول في مناطق مختلفة من العالم على اثاره مسألة تنفيذ تدابير اقليمية للانفراج العسكري مع التركيز بصفة خاصة على النقطة التي مفادها انه ينبغي على الدول التي لا تنتمي الى مناطق مماثلة ألا تعزز قواتها المسلحة أو تنشئ قواعد عسكرية لها في هذه المناطق .

وهكذا فان الدول الساحلية في المحيط الهندي تعرب عن قلقها ازاء حقيقة أن بعض الدول البعيدة جدا عن المنطقة من الناحية الجغرافية تقوم بوضع قواعد عسكرية لها وازدياد وجودها العسكري هناك . وان هذه البلدان ان تعتبر هذه الأعمال تهديدا لاستقلالها وأمنها فانها تتقدم بفكرة لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم . وان الاتحاد السوفياتي لينظر الى هذا الاقتراح بعين التفهم .

ومن الجلي أن المسألة الأساسية هنا هي تأكيد وجوب ألا تكون هناك أية قواعد عسكرية أجنبية في منطقة المحيط الهندي ووجوب ازالة القواعد التي أنشئت هناك من قبل ومنع انشاء قواعد جديدة . اما من ناحية الاتحاد السوفياتي فانه لم ولن يعترض انشاء قواعد عسكرية في المحيط الهندي .

وفي معرض حل مسألة القواعد العسكرية الأجنبية على هذه الأسس سيكون الاتحاد السوفياتي ، الى جانب دول أخرى ، على استعداد للبحث عن سبل للتخفيض على أساس متبادل للأنشطة العسكرية للدول غير الساحلية في المحيط الهندي ، وفي المناطق المتاخمة له مباشرة . ويجب بطبيعة الحال أن تراعي أية تدابير من هذا النوع تمام المراعاة قواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام بشأن حرية الملاحة في أعالي البحار وضرورة القيام بزيارات عمل تتصل بهذا الموضوع لموانئ الدول الساحلية وكذلك ضرورة القيام بالبحوث . وهذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاتحاد السوفياتي لأن الطريق البحري الوعيد الصالح من الناحية العملية للملاحة طوال السنة والذي يربط الجزر الأوروبي من الاتحاد السوفياتي بالشرق الأقصى السوفياتي يمر عبر المحيط الهندي .

وان الدول الساحلية في المحيط الهندي ، تؤيد عقد مؤتمر دولي لمناقشة التدابير العملية لتحويل المنطقة الى منطقة سلم . وسيكون الاتحاد السوفياتي على استعداد للنظر في مسألة موقفه تجاه الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر على ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه .

والبحر الأبيض المتوسط منطقة أخرى بلغت فيها التوترات العسكرية من حين لآخر ، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط ، أبعادا خطيرة . وبغية تخفيض حدة هذه التوترات اقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة منذ فترة مضت على أن يتفقا على أن يسحبا من البحر الأبيض المتوسط السفن والغواصات السوفياتية والأمريكية التي تحمل أسلحة نووية . ولا يزال هذا الاقتراح قائما ومن مصلحة جميع الدول التي يتوقف أمنها بطريقة أو أخرى على الحالة في البحر الأبيض المتوسط أن تعمل على تنفيذ هذا الاقتراح .

ومشكلة الانفراج العسكري مشكلة مهمة جدا بالنسبة للشرق الأوسط . ولقد أعرب الاتحاد السوفياتي مرارا عن تأييده لوقف سباق التسلح في الشرق الأوسط في إطار تسوية سياسية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط .

ان الدول المعنية في مختلف مناطق العالم تتقدم بمقترحات لا نشأ مناطق خالية من الأسلحة النووية . وهذا يعكس رغبتها في الحد الفعال من انتشار الأسلحة النووية وفي تخفيض خطر الحرب النووية . وان الاتحاد السوفياتي ليؤيد مثل هذه المقترحات . كما أنه على استعداد لأن يتعاون في تنفيذها آخذا في اعتباره بطبيعة الحال امكانيات أية منطقة معينة يقترح انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها . فمن الضروري أن تكون مثل هذه المناطق خالية بالفعل من الأسلحة النووية وأن تكون الاتفاقات المناسبة خالية من أية شفرات وأن تتفق تمام الاتفاق مع قواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام .

٨ — تخفيض الميزانيات العسكرية

يمثل تخفيض الميزانيات العسكرية واحدا من المناهج التي تبشر بالنجاح في وقف سباق التسلح ونزع السلاح . ومن الممكن توجيه الموارد الموفرة على هذا النحو لأغراض تقدم الشعوب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ، وتأمين فرص العمل ، واستحداث مصادر جديدة من الطاقة ، وحل مشكلة الغذاء ، ومكافحة الأمراض ، وبناء مدارس جديدة ومؤسسات للتعليم العالي .

ولقد عمد الاتحاد السوفياتي مرارا الى تقديم مقترحات لتخفيض الميزانيات العسكرية واتخذ خطوات يمكن ان تكون مثالا يحتذى في هذا الشأن . فمذ عدة سنوات خلت اقترح الجانب السوفياتي ان يتم الاتفاق على تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء في مجلس الامن بنسبة . (في المائة واستعمال جزء من المبالغ الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية . ولقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقتراح الا انه لم يتم تنفيذه حتى الان نظرا لمعارضة تلك الدول التي ما برحت تنتهج بعناد سياسة زيادة النفقات العسكرية .

وان الاتحاد السوفياتي لعلى استعداد لان يتخذ موقفا مرنا بشأن الرقم المحدد الذي يمكن البدء به في تخفيض الميزانيات العسكرية . ومن الممكن الموافقة على رقم يزيد أو يقل عن . (في المائة كخطوة أولى لعام ١٩٧٧ . بيد أن الشيء المهم الان هو أن تصبح هذه المسألة في أقرب وقت ممكن موضوع مفاوضات فعالة بين الدول المعنية . فمن الممكن بل من الواجب الاستعاضة عن النمو المستمر الراهن في النفقات العسكرية للعديد من الدول بممارسة تخفيض منهجي لها .

٩ — المفاوضات المتعلقة بمسألتي وقف سباق التسلح ونزع السلاح

أجريت هذه المفاوضات في محافل مختلفة : على أساس ثنائي ، وبصفة خاصة حيثما كان هذا يهم دولاً تمتلك اكبر امكانيات للصناعات العسكرية والحربية ؛ وفي داخل مجموعة خاصة من الدول المعنية مباشرة بما في ذلك الدول المعنية على صعيد اقليمي ؛ وفي داخل هيئات متخصصة انشئت لمناقشة مشكلة نزع السلاح في مجموعها أو من جوانبها المختلفة وتآلفت من دول تمثل تجمعات سياسية كبرى ومناطق جغرافية في عالم اليوم . وفي كل عام تعطى مسائل نزع السلاح مكانا بارزا في اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وعلى وجه العموم ، فقد أثبتت هذه الاشكال من المفاوضات والمناقشات جدواها . ولا شك انه سيتم اللجوء اليها في المستقبل ايضا . بيد ان تحقيق تغييرات اساسية في حل مشكلة نزع السلاح التي تؤثر في مصالح جميع الدول دون استثناء يتطلب في الوقت ذاته اجراء مناقشات في محفل دولي يتسم بأكبر قدر من الاتساع والرسمية .

وينبغي لهذا المحفل ان يكون أولا عالميا بحق ، وان يمثل جميع الدول . ويجب ثانياً ان يتيح الفرصة لاجراء دراسة يقوم بها الخبراء لكامل مسائل نزع السلاح ، على ان يولى الاعتبار الواجب لجميع الظروف وعلى ان تتم هذه الدراسة بالتفصيل اللازم ؛ ويجب ان يكون للمحفل في المقام الثالث سلطة اتخاذ قرارات فعالة .

ويمكن تلبية هذه المتطلبات بالدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ما برح الاتحاد السوفياتي يعتقد بوجوب عقده .

ويمكن لدورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ان تصبح محفلاً مناسباً لمناقشة مسائل نزع السلاح من كافة جوانبها والقيام عن طريق بذل جهد مشترك بتحديد سبل ووسائل حلها — ولو وضع برنامج طويل الاجل لاتخاذ خطوات عملية . وللحيلولة دون نشوء حالة تتحول فيها النتائج التي تنتهي اليها مثل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الى مجرد قرارات تتضمن احكاماً ذات طابع عام تؤيد نزع السلاح وتزخر بها من قبل سجلات الامم المتحدة يجب الا تتسم هذه الدورة الاستثنائية وتنظيمها بالطابع الروتيني . وينبغي ان تكون هذه الدورة دورة خاصة . وينبغي الاعداد لها وتنظيمها وعقدتها بطريقة تكفل تحقيق تقدم في حل مشاكل نزع السلاح . وينبغي ان تعكس اعمالها جميعها على نحو كامل المسؤولية العليا لجميع دول العالم ولا سيما الدول الكبرى التي تمتلك اقوى الاسلحة والقوات المسلحة .

وينبغي ، في طبيعة الحال ، الا تؤدي الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الى استبعاد مسالة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

وفي رأى الاتحاد السوفياتي ان الدعوة الى عقد مثل هذه الدورة تمثل مرحلة مؤقتة ينبغي لها بما تتخذه من مقررات ان تعد لاجراء دراسة استعراضية عريضة وجذرية لمشكلة نزع السلاح في مؤتمر عالمي . وينبغي الا تقيد هذه الدورة بحدود زمنية دقيقة أو بالاجراء الذي يتبع عادة في دورات الجمعية العامة بما في ذلك الدورات الاستثنائية .

*

*

*

هذه هي الاراء التي يرى الاتحاد السوفياتي ضرورة استعراض انتباه جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وجميع دول العالم اليها . ويعرب الاتحاد السوفياتي عن امله في ان تكون هذه الاراء التي كان الدافع اليها هو الاهتمام بسلم وأمن الامم ، والرغبة في الاسهام في تقدم الانسانية على طريق وقف سباق التسلح ونزع السلاح موضوع نظر دقيق من جانب جميع الدول وان تساعد على تحقيق نتائج عملية في سبيل حل هذه المهمة التاريخية التي تواجه الانسانية .